دور المدارس الخاصة في تفعيل التنشئة السياسية وترسيخ قيم المواطنة لدى طلابها "دراسة حالة الجزائر"

د. قول خيرة د. جلود رشيد
جامعة الجلفة

ملخص

ان المدرسة هي المكان الذي يقضي فيه التلميذ فترة محددة من حياته و يلقى في أحضانها كل العناية ،و المساعدة طيلة مساره المدرسي و ليكتسب المعارف و ينمي مهاراته و يطور قدراته و يبني مواقفه، و لكي يكون قادرا ليس فقط على إدراك مختلف الظواهر و إنما التأثر فيها و تحويلها إلى وسائط تمكنه من مواصلة التحكم طوال حياته.

المدرسة هي المكان الذي يتلقى فيه المتعلم قيم المجتمع حيث يتم تهيئه أطفال اليوم ليصبحوا في المستقبل مواطنين مندمجين بصورة كاملة في طلب مجتمعهم و في نفس في العالم المعاصر و بهذا المفهوم تساهم المدرسة إلى حد بعيد في توطيد الانسجام الاجتماعي و ترسيخ قيم المواطنة و تكوين ثقافة سياسة حول الوطن و المجتمع و إدراك مدى خصوصية هذه العلاقة و التي عموما تتجسد هذه الغابات ضمن المنظومة التربوية و تظهر في كل النشاطات والبيداغوجية للمدرسة.

الكلمات المفتاحية :

المدارس الخاصة، التنشئة السياسية ، التلاميذ ، قيم المواطنة

Abstract:

The school is the place where the student spends a certain period of his life and takes all the care in his arms, and help throughout the course of school and to acquire knowledge and develop his skills and develop his abilities and build his positions, and to be able not only to recognize the various phenomena and But to be influenced and transformed into modes that enable him to continue to control his whole life.

The school is the place where the learner receives the values of the society where the children of today are prepared to become citizens in the future fully integrated into the demand of their community and in the same world in the modern world. In this way the school contributes greatly to the consolidation of social harmony and the consolidation of the values of citizenship and the formation of a culture of politics About the homeland and the community and to understand the specificity of this relationship, which generally reflect these forests within the educational system and appear in all the activities and pedagogy of the school

Keywords

Private schools, political formation, pupils, values of citizenship

الإشكالية :

انطلاقا من الإصلاحات التربوية التي يشرع فيها منذ سنة 2003 ،والتي تضمنت في أهم بنودها فتح المجال للخواص من أجل إنشاء مؤسسات خاصة للتربية والتعليم في إطار المناهج والمقررات الوطنية،وفي ظل التشريعات التربوية والأنظمة الرقابية المحددة لنشاطها،وبالنظر إلى أهمية العمل التربوي وخطورة إمكانية استغلاله على حساب قيم الدولة والثوابت الوطنية من طرف القطاع

الخاص،سنحاول من خلال هذه المداخلة الإجابة على الإشكالية التالية:ما مدى مساهمة المدارس الخاصة في تفعيل التنشئة السياسية ،وفي ترسيخ قيم المواطنة لدى طلابها؟

الفرضيات:

-1من المهام الأساسية للمدرسة هو ترقية المواطنة وبذلك تحصيل حاصل وجود مدرسة يعني وجود سعي الى ترقية المواطنة

-2تركيز التعليم الخاص على الجوانب المعرفية اضعف اهتمامهم بالجانب الوجداني وبالتالي خلل في التنشئة السياسية والشعور بالمواطنة

-3حداثة تجربة المدارس الخاصة في الجزائر جعلتها تجربة منقوصة تحتاج الى البلورة مع مرور الزمن وبالتالي الاهتمام باكتساب المواطنة من اجل ممارستها كفعل حي في المجتمع.

المنهج المتبع لدراسة الموضوع:

تم اختيار " منهج دراسة الحالة " ولعل من بين أسباب اختيار هذا المنهج كونه يتطابق مع عنوان البحث من جهة و من جهة أخرى كونه يهدف الى التعرف على وضعية واحدة مهيمنة و بطريقة تفصيلية وهذا ما يتلاءم مع طبيعة الموضوع ، فدراسة الحالة ليس أمرا سطحيا خارجيا تتعمق في دراسة الحالات و تفيد كذلك في الدراسات الاستطلاعية و الدراسات التي تختبر الفرضيات.

إن العلاقة بين أجزاء الظاهرة الاجتماعية ليست علاقة آلية ميكانيكية وإنما هي ديناميكية ، وأننا إذا كنا في حاجة إلى تحليل الظاهرة لتبسيطها وفهمها، فإننا في الوقت ذاته في حاجة إلى إطار نرد إليه العناصر التي حللناها وإلا فقدت دلالتها وأهميتها.

كما أن أهمية الدراسة التكاملية في فهم الظواهر الاجتماعية ولتحقيق هذه الغاية يمكن الاستفادة بمختلف مناهج البحث التي من بينها منهج دراسة الحالة.

المفاهيم الاساسية:

-1التنشئة السياسية :هي عملية اكتساب تأتي طريق ما يطلق عليه علماء الاجتماع بالتنشئة الاجتماعية ويقصد بها اكتساب الأفراد من خلال هذه التنشئة هذه المعارف والمهارات والخبرات والقدرات التي تمكنهم من المشاركة كأعضاء فعالين في مجتمعهم اي ان عملية التنشئة تهتم بما يتعلمه الإنسان ومتى وكيف يتعلمه وما نتائج هذه العملية بالنسبة له وتتخذ عملية التنشئة في الواقع مضمونا فرديا اوشخصيا أكثر منه عاما فالمضمون العام يظهر واضحا في التنشئة السياسية حيث يتم من خلال هذه العملية تحويل الدوافع الخاصة والشخصية الى اهتمامات عامة.

-2المواطنة :تعتبر المواطنة من المفاهيم الحضارية التي افرزها الفكر الحديث من خلال النتاج الفكري للإنسان والذي هو عماد وأساس هذا المفهوم وأيضا من خلال تراكم المنجزات الحضارية في الجانب العملي التطبيقي الذي حول المفاهيم المجردة الى نظرية عمل تكللت بإنجازات ساهمت في رفع قيمة الإنسان باعتباره معيار الحضارة.

-3مؤسسات التربية والتعليم الخاصة: مصطلح استعمله المشرع للدلالة على المدارس الخاصة، التي تقدم تعليما بمقابل مادي، بحيث تنوب هذه المدارس عن التعليم الرسمي العمومي، ويخضع إنشاؤها لدفتر شروط، تمنح وزارة التربية الوطنية الاعتماد الرسمي لها بشرط خضوعها واستيفائها لبنود هذا الدفتر، ولقد استعملنا في دراستنا هذه مصطلحي "المدارس الخاصة" أو "مؤسسات التربية والتعليم الخاص" للدلالة على نفس المعنى.

/1اهداف التنشئة السياسية:

التنشئة السياسية هي عملية تعلم الحياة السياسية لأعضاء المجتمع و تبقى هذه الثقافة او تتغير ومن خلالها يتعلم الافراد ان يحترموا القانون.

و تستهدف علمية التنشئة السياسية الحفاظ على المؤسسات و التقاليد السياسية و الايمان بهذه التقاليد و تنفيذها كما تسهم في استقرار العلاقة بين الشعب و الدولة و توثيق العلاقة بين المواطنين و قيادتهم من خلال التأكيد على الاهداف السياسية و شرح مفاهيم الشريعة و الوفاء و علاقة الحكم بالحكومة كما تسهم في الحفاظ على المعايير و القواعد و المؤسسات السياسية و في الوقت نفسه فان التنشئة السياسية تعد وسيلة او اداة للتغيير السياسي و الاجتماعي فضلا عن تنمية الوعي السياسي لدى النشئ و اعدا كوادر بشرية قادرة على المشاركة السياسية و مدربه عليها.

ان الهدف من التنشئة السياسية للطفل هو مساعدته على استيعاب واقع المجتمع و فلسفته و اهدافه لكي يشب مواطنا صالحا ، ليس بينه و بين قيم المجتمع اي تعارض او صدام،كما تهدف التنشئة السياسية الى تنمية عاطفة المعيشة وروح الانتماء و الولاء للوطن و تهيئة عقلية الطفل لكي يكون قادرا على مواجهة الغزو الثقافي و الفكر الذي يصل عن طريق البث المباشر من مختلف محطات الارسال التلفزيوني في العالم.

وللتنشئة السياسية للطفل أهداف هي تسعى إلى تحقيقها ومن أهمها ما يلي:

-1غرس و تنمية الولاء و الانتماء و الاعتزاز بالوطن ارضا و شعبا و نظاما،والاستعداد للتضحية من اجل عزته و كرامته و سلامته ،والعمل من اجل المحافظة على ثرواته ومن اجل تقدمه و ازدهاره.

-2غرس و تنمية احترام القوانين و الانظمة و الالتزام بمبادئ وقيم الحرية و النظام و العمل و التعاون و غيرها.

-3التحرر من التعصب و التميز بجميع اشكالها الطائفية و المذهبية و العرفية و الاقليمية فلكل مواطن قيمه في حد ذاته مهما اختلف طائفته او مذهبه او عرقه او اقليمه

-4اكتساب معارف و مفاهيم و قناعات الثقافة السياسية التي تمكن الفرد فيما بعد من ان يقوم بدوره السياسي بوعي و خلق و كفاءة و مسئولية.

-5غرس و تنمية عقائد الايمان بالمساواة بين الرجل و المرآة و المساواة بين الشعوب الارض مهما كان لونها او عقيدتها او درجة تقديمها او تخلفها

-6اكتساب بدايات الايمان بالمنهج العلمي و التفكير السليم و البعد عن التفكير الخرافي في معالجة الجوانب السياسية وهذا الغرس في الصغر هو الضمان للوصول الى حلول حاسمة لقضايا الوطن و الامة وهو وسيلة فعالة لتحقيق التقدم و الازدهار.

بالإضافة الى ذلك تستهدف عملية التنشئة السياسية الحفاظ على المؤسسات و التقاليد القائمة،والايمان بهذه التقاليد و تنفيذها .كما تسهم في استقرار النظام السياسي و ثباته و استقرار العلاقات بين الشعب و الدولة .و توثيق العلاقة بين المواطنين و قيادتهم من خلال التأكيد على الاهداف السياسية .وشرح مفاهيم كالشرعية و الولاء .وعلاقة الحاكم بالمحكوم كما تسهم في المحافظة على المعايير و القواعد و المؤسسات السياسية،وفي الوقت ذاته فان التنشئة السياسية لدى النشئ و اعداد كوادر بشرية قادرة على المشاركة السياسية و مدربه عليها.

/2اهمية التنشئة السياسية:

بناء على مسارات ماهية التنشئة السياسية و طرح الاتجاهات المعاصرة لطرق ووسائل التربية سياسية الوطنية و طبيعة الفلسفة الايديولوجية المتبناة الديمقراطية في مجتمعنا فانه قد يمكن تحديد اسس التنشئة السياسية و جوانبها على النحو التالي:

-الاساس الاول "الوطنية:"

-1الانتساب الى الوطن و الشعور بانه جزء اساسي مرتبط به و متوحد معه و يحبه و يدافع عنه و يخلص له.

-2الحفاظ على القيم و العادات و التقاليد التي تربطه الى مجتمعه و تحدد اهدافه و سلوكه الاجتماعي.

-3الايمان بالديمقراطية كأيديولوجية سياسية متبناة تبعا لتوافقها الطبيعي مع ركائز كينونته الانسانية و تتمثل في احترام الفرد و اعتبار احترامه هدفا في حد ذاته و احترام قدراته و تطويرها بما يعود عليه و على المجتمع بالخير.

-4تطبيق المفاهيم الديمقراطية فكر و سلوكا كأسلوب حياة يمارس في الحياة اليومية

-5اجراء المقارنات بين الديمقراطية الدستورية في مجتمعه و بين الايديولوجيات السياسية في مجتمعات مدنية اخرى من اجل تنمية معرفته بالمبادئ و السلوكيات الديمقراطية.

-6ادراك الوضع السياسي و الاجتماعي الذي يعيش فيه من الاسرة الى البيئة المحلية و الوطن و العالم متدرجا في ذلك بتدرج مراحل نموه وصولا الى قدرته على مواجهة هذه الاوضاع و المشاركة الايجابية في تحليلها و معالجتها.

-7التعرف على مهام الحكومة و انواع الخدمات و الواجبات العامة التي تؤديها و كيفية حصوله على حقه منها وواجبه نحوها.

-8ممارسة مهارات السلوك السياسي و الاجتماعي المرغوب فيه سواء في البيت و في المدرسة وفي الشارع و الاماكن العامة وفي مهنته

-9استخدام مهارات صنع القرار عند تحليل المشكلات و القضايا السياسية و الاجتماعية المأخوذة من واقع حياة سياسية

-10التحلي بالفضائل الوطنية كمقومات اساسية في شخصيته الوطنية كالكرامة و الولاء و التسامح و الاستقامة

الأساس الثاني "القومية"

-1الحفاظ على اللغة العربية و العادات و التقاليد التي تجمع شمل افراد الامة و تقديمهم بعضهم الى بعض

-2الاحساس النفسي العميق في كونه من ابناء الامه تجمعهم رغبة و مشيئة واحدة في ضرورة العيش المشترك .بطابع نفسي موحد يستطيع مجابهة الصعوبات المشتركة بدافع وحدة الرابطة في الخصائص و السمات.

-3الاعتزاز بالذكريات التاريخية التي تشترك فيها افراد الامة و الحث على بذل اقصى الجهود السياسية السائدة في العالم مع التطابق

-4الايمان بحتمية التقارب بين ابناء الامة الواحدة في اطار وحدة اقتصادية تسهم في رقي مستوى الدولي.

-5التعرف على الانظمة السياسية السائدة في الوطن العربي وابراز اهمية الوحدة وضرورتها في سياق المتغيرات العالمية.

-6التقدير بأهمية التكامل الاقتصادي بين الدول العربية و توظيف مواردها الغنية في صالح المواطن العربي.

-7كشف النظريات السياسية السائدة في العالم مع التطابق بينها وبين المعمول به في المجتمع و الوطن العربي.

-8بيان القوائم المشتركة للأسرة العالمية من قيم و مبادئ عامة و طرح الادلة التاريخية من شخصيات عالمية الدالة على ذلك.

-الاساس الثالث "العالمية"

-1ادراك انه يعيش في عالم تسع نطاقات تأثيره على كافة المستويات الوطنية والقومية و العالمية التي تؤثر على حياته و مجتمعه و عالمه.

-2فهم طبيعة المنظمات العالمية و المعوقات التي تحول دون اهدافها.

-3الولاء الى العالم الذي يسعى الى ارساء دعائم الحياة العادلة بين الشعوب و تطبيق الديمقراطية و قيمها السامية.

-4ادراك طبيعة المفاهيم والمعايير السائدة على الساحة العالمية و اثرها على الاساس الوطني والتاكيد على ادراك مفهوم السوق العالمي و متطلباته مع الكشف على المفاهيم الاقتصادية العالمية.

ويتضح من اسس التنشئة السياسية ان لكل اساس له طبيعته الخصوصية من صفات و مقومات وقيم كنسيج له مفردات و ادوار تتعاون معا كجهاز مستقل يعمل بفريضة التناغم الوظيفي مع بقية الاجهزة الاخرى،الاسس من اجل تنمية الوعي السياسي الاجتماعي اي تعريف المواطن الصالح بوطنه وعلاقته

بأمته و مكانه من العالم ومركزه من الاحداث و التيارات العالمية و التكتلات الدولية و مدلولات المفـــاهيم السياسية المعاصرة و طبيعة توجهاتها ومدى اتساقها مع توجهات كل من الاساس الوطني و القومي،تغيير او تعديل وقد تبنى اتجاها راديكاليا يعبر عن تطلعات و طموحات قوى او طبقات او جماعـــات اجتماعيـــة تسعى الى تفويض او تغيير الاوضاع السياسية القائمة و اعادة بناءها و تشكيلها على نحو جديـــد يعكـــس قيمها.

ان هناك عدة عناصر تساهم في تحديد مفهوم التنشئة السياسية انها عملية تلقين لمعارف و قيم و اتجاهـــات سياسية بهدف تنمية مهارات المشاركة السياسية لدى افراد وانها عملية مستمرة بمعنى ان الانسان يتعرض لها طيلة حياته من الطفولة حنى الشيخوخة وتلعب التنشئة السياسية ادوارا رئيسية ثلاثة هي:

-1نقل الثقافة السياسية عبر الاجيال والحفاظ عليها.

-2تكوين الثقافة السياسية.

-3تغيير وتعديل الثقافة الموجودة.

وان غاية التنشئة السياسية اعداد جيل قادر على المشاركة في العملية السياسية.

ويمكن تحديد عناصر التنشئة السياسية في العناصر التالية:

-1التنشئة السياسية هي عملية تلقين لقيم واتجاهات سياسية و قيم واتجاهات ذات دلالة سياسية

-2التنشئة السياسية عملية مستمرة بمعنى ان الانسان يتعرض لها طيلة حياته منذ الطفولة وحتى الشيخوخة حيث انها تؤثر في الطفل والشباب والكبار وليس من المتوقع ان يتأثر الجميع بدرجة واحدة وخلال هـــذه المراحل يكتسب الفرد خبرات عديدة بطريقة منظمة وغير منظمة ايضا تكون ملائمة لسلوكه السياسي في تلم الانظمة السياسية التي يكون فيها التلقين السياسي جزءا اساسيا من التنشئة السياسية ففي هذه الانظمـــة هناك ايضا خبرات عديدة غير منتظمة وتنطوي على اهمية سياسية بالنسبة للفرد.

-3تلعب التنشئة السياسية ادوار رئيسية هي نقل الثقافة عبر الاجيال و تكميل الثقافة السياسية ورفعه النظام السياسي على ان التنشئة السياسية هي العملية التي يكتسب من خلالها الفرد والاتجاهات و المشاعر نحـــو النظام السياسي و نحو دوره فيه و هي تتضمن

ا-المعرفة (ماذا يعرف الفرد عن النظام السياسي من حيث قيامه بالأدوار المنـــوط بهـــا علـــى الصـــعيد الخارجي و الداخلي.(

ب- المشاعر (كيف يشعر نحو النظام و مدى ولائه و احساسه بالالتزام الوطني(

ويمكن التمييز بين اتجاهين رئيسين للتنشئة السياسية و هي كالتالي:

-الاتجاه الاول :ينظر الى التنشئة السياسية كعملية يتم بمقتضاها تلقين او تشرب المرء مجموعة من القـــيم و المعايير السياسية المستقرة في ضمير المجتمع بما يضمن بقاءها او استمرارها عبر الزمن

الاتجاه الثاني: ينظر الى مفهوم التنشئة السياسية على انها عملية يكتسب المرء من خلالها هويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير عن ذاته وقضاء مطالبه بالطريقة التي تحلو له

ويتضح من ذلك ان التركيز طريقة على الاستمرارية و التوفق.ولكن على التغير و الاختلاف ويرتبط بهذا الاتجاه النظر الى التنشئة كآلية لتعديل الثقافة السياسية السائدة في المجتمع او لخلق ثقافة سياسية جديدة تراها النخبة الحاكمة ضرورية للعبور بالمجتمع من التخلف الى التقدم

/3عناصر التنشئة السياسية:

تدور عملية التنشئة السياسية حول محاور عديدة تختلف اهمية كل منها حسب المجتمع.وان كانت الغاية من كافة تلك المحاور غرس قيمة الطاعة و الانصياعلأوامر و تعليمات النظام السياسي ويمكن ان نحصر اهمية المحاور في ثمانية محاور وهي كالتالي:

-1الهوية-او الانتماء الوطني:

تعي الشعور بالارتباط بالجماعة السياسية وتمثل اهدافهاو الفخر تحقيقه الفرد جزء لقد ارتبطت الهوية القومية بنشاء الجماعة السياسية داخل الدولة و القومية وان كان وجود الدولة لا يعد شرطا مسبقا لتكوين الاحساس بالهوية فحركات التحرر الوطني تزكي هذا الاحساس رغم عدم تمتعها بدولة قومية مستقلة ومثال ذلك منظمة سوابووتأكيدها على الهوية القومية لكل سكان ناميبيا و منظمة التحرير الفلسطينية و سعيها الرائد للحفاظ على الهوية الفلسطينية

ويتعلم الفرد الانتماء من الصغر،حيث ينتمي الى اسرة وقرية او مدنية او اقليم ثم الى دولة ،وتتفوق الدولة على ما عداها من المنظمات السياسية بان الانتماء اليها يجب كافةصور الانتماء الاخرى وتسود هويتها كافة الافراد وكافة الاقاليم و المناطق القومية.

ب-مفهوم الوطن "الولاء:"

تقوم عملية التنشئة بمختلف اداوتها بالتركيز على مفهوم الوطن بدءا من القرية و المدينة و افرادوقت كل من السلم و الحرب،وان كانت تزيد بنسبة اكبر وقت الازمات و الشدائد ولا شك ان وحدة الولاء للوطن تعد بذاتها وسيلة لمختلف الفئات و القوى الاجتماعية داخل النظام السياسي فالولاء للوطن اعلى واهم من الولاءات الاخرى بما في ذلك الولاء للأقارب و الاصهار،ويتم عرس حب الوطن و الولاء له بإظهار الجوانب الايجابية من تاريخه و حاضره و التركيز على البطولات القومية والتاريخية لأبنائه و الحديث عن الاحتمالات الممكنة لتطوره و تقدمه ،ويستهدف غرس الولاء لدى الافراد خلق روح التفاني في سبيله و الاقدام على التضحية من اجل امنه و سلامته.

-3السلطة:

ان مفهوم السلطة تختلف من مجتمع لآخر ومن تقاليد سياسية لأخرى فهناك المفهوم التقليدي او السلطة التقليدية و التي تستمد شرعيتها من اقرار و التزام المواطنين بالأعراف و التقاليد .وهناك السلطة الكارزمية ثم السلطة الشرعية ،ومهما كان نمط السلطة السائد فان شرعيتها تستمد من قبول الافراد لها ويقينهم بانها تحقق مصالحهم و تتخذ من القرارات ما يتفق مع اهدافهم و قد نركز التنشئة السياسية على مفهوم السلطة الدينية و التي تستمد شرعيتها من تمسكها بالدين و دفاعها عن المقدسات و التزامها

بالشعائر وفي هذه الحالة لا تصير عملية التنشئة ذات فاعلية تذكر الا اذا اتفق سلوك السلطة السياسية مع ما تدعو اليه من التزامات دينية و اخلاقية.

وفي الوقت الذي تركز فيه بعض نظم التنشئة على مفاهيم الطاعة و الامتثال و تركز الاخرى على مفاهيم المشاركة الايجابية و القيام بالإسهام بدور فعال في الحياة السياسية و كلا الموقفين يتسق مع المفهوم السائد للسلطة السياسية.

-4القيم السياسية العليا:

بالإضافة الى غرس مفاهيم سياسية تحدد العلاقة بين السلطة و المواطن ويتم زرع بعض القيم السياسية العليا التي تشكل معا نسق الاعتقاد او نظام الاعتقاد لدى الفرد ولا شك ان التنشئة السياسية تلعب دورا هاما في تحديد اولوية القيم العليا ،ففي النظم ذات الطبيعة الرأسمالية و النظم ذات الطبيعة الرأسمالية و النظم الليبيرالية يتم اعداد قيمة الحرية على ماعداها من قيم وفي النظم ذات الفلسفة الاشتراكية تصير قيمة المساواة مصدركافة القيم الاخرى،وفي النظم ذات التقاليد الاسلامية تتربع قيمة العدالة فوق كافة القيم الاخرى.

ويستهدف ترتيب القيم بهذه الصورة تحديد طبيعة النظام السياسي المرغوب به ،وتحديد دور كل من الفرد و الدولة في اطاره فضلا عن تحديد الاولويات الاجتماعية السياسية.

-5الثقة في النظام السياسي:

وتتحدد العلاقة بين المواطن و السلطة طبقا للعقد الاجتماعي المبرم بينهما و هذا العقد ليس عقدا ماديا و لكنه ذو طبيعة معنوية مؤداه ان المواطن عليه ان ينفذ ادارة السلطة السياسية و يثق في قدرتها على تحقيق مصالحه بتجرد و موضوعية في المقابل قيام السلطة السياسية بحمايته و تحقيق مصالحه و مصالح النظامغيره من المواطنين.

و تتوقف درجة التزام المواطن بأوامر السلطة على مدى ثقته في قدرتها و حيادها و فاعليتها كما ان اعتماد السلطة السياسية على المواطن يتوقف بدوره على مد ثقتها في قدراته العقلية و التزامه القومي و هكذا فان ثقة المواطن في النظام السياسي و ثقة السلطة السياسية في المواطن تشكلان جوهر الالتزامات السياسية.

وكافة النظم السياسية تحاول اتخاذ ما يلزم من اجراءات لبناء الثقة المتبادلة بينهما و بين المواطنين و ذلك بالتأكيد على المصلحة العامة قبل الخاصة و على مصلحة الوطن قبل مصالح اي فئة او طبقة او جماعة اقل في الحجم او الوزن من الوطن كافة.

-6الاداء:

يقصد بالأداء مدى قيام النظام السياسي بتحقيق الاهداف التي اعلن امام مواطنيه الالتزام بها و يرتبط بذلك القدرة على تعبئة و تخصيص الموارد الاقتصادية و شحذ طاقات المواطنين بغرض المشاركة في خطط التنمية.

ويتوقف قدرة النظام السياسي على الاداء و الانجاز على مدى تمسكه بقواعد توظيف الكفاءات دون النظر الى اعتبارات اخرى كالقرابة وروابط الدم و العلاقات الشخصية ولعل هذا هو السبب في وصف النظم السياسية المتقدمة بانها مجتمعات الانجاز.

كما يتعلق الاداء كذلك بغرس قيم العمل و الاخلاص و التفاني من اجل هذا فضلا عن خلق نوع من الضمير الاجتماعي لدى المواطنين جميعا يحركهم في سبيل اداء الواجبات المطلوبة منهم.

-7التفاني و الإخلاص:

تلعب عملية التنشئة عموما و التنشئة السياسية بصورة خاصة دورا هاما في خلق قيم و ايثار و التفاني في خدمة الوطن الام وما يرتبط به من مصالح و كذلك غرس قيمة الاخلاص لكل من الامة و الدولة على السواء ممثلين في النظام السياسي ،وان كل من التفاني و الاخلاص يدفعان المواطن الى الاندفاع لحماية الوطن و الاقدام على الاعمال التطوعية الاختيارية خاصة في لحظات الخطر او اثناء حوادث الكوارث بصورة عامة.

ان جميع هذه المحاور و التي تتعلق احيانا بالقيم و احيانا اخرى بالاتجاهات و احيانا ثالثة بالسلوك،تشكل كلا متجانسا لعملية التنشئة السياسية من برامج و خطط في وسائل الاعلام و الاتصال و التعليم و الثقافة.

ومن ثم يتباين مدلول هذه المحاور من مجتمع لآخر ومن فترة زمنية لأخرى وان اتفقت كافة المجتمعات على اهمية وجود هذه المحاور بصورة او بأخرى في عملية التنشئة السياسية التي تقوم بها تجاه مواطنيها ويصير من المتوقع اذن ان تختلف الاثار الناجمة عن تلك المحاور باختلاف المجتمعات وبمرور الفترات الزمنية في الوقت ذاته

مراحل التعليم في الجزائر

مر التعليم في الجزائر عقب الاستقلال بمحطات هامة الى يومنا هذا منها

مرحلة التأسيس واستعادة الهوية(1962-1980) عرف التعليم خلال هذه المرحلة العديد من العثرات مما ادى الى تطبيق العديد من الاجراءات والتي حددت الاختيارات الكبرى والمتمثلة في الاسلام والتعريب والجزارة وديمقراطية التعليم والتكوين العلمي والتكنلوجي ومن اهم العمليات الاجرائية التي ميزت المرحلة

-التوظيف المباشر للمرنين والمساعدين

-تأليف الكتب المدرسية وتوفير الوثائق التربوية

-بناء المرافق التعليمية في العديد من نواحي الوطن

-اللجوء الى عقود التعاون مع البلدان الشقيقة والصديقة.

مرحلة الاصلاح والتبلور(1980-2002)تميزت هذه المرحلة باستكمال مشرع اقامة المنظومة التربوية المستقلة خاصة فيما يتعلق بالجزارة والتعريب والاهتمام بالكيف وتجسيد مشروع المدرسة الاساسية ابتداءا من 1980 ومن اهم معالم المرحلة ما يلي

-ديمقراطية التعليم وتكافئ الفرص في الدراسة مع الزامية التعليم من 6-16 سنة

-جزارة التعليم من حيث البرامج والمناهج والمضمون
-تعريب التعليم تعريبا كاملا
-تفتحه على المحيط القريب والبعيد من خلال تعلم اللغات الاجنبية
-الاهتمام بالثورة الجزائرية والاهتمام بالعلوم والتكنلوجيا
مرحلة الخصخصة والانفتاح (2003-2008) ان اهم ماميز هذه المرحلة
-العدول عن نظام التعليم الاساسي والعودة الى نظام التعليم المتوسط ،وما رافق هذا التحول من تغيرات جوهرية سواءا على مستوى الهيكلة التربوية او فيما تعلق بالمحتوى والمقررات البيداغوجية.
-فتح المجال امام الخواص سواءا كانوا شخصيات طبيعية او معنوية ونظم ذلك الامرية الرئاسية رقم 03-09 المؤرخة في 14 جمادى الثانية 1424 الموافق ل 13 اوت 2003 المعدلة والمتممة لبعض احكام الامر رقم 76-35 المؤرخ في 16 افريل 1976 والذي يعد وثيقة مرجعية لمختلف التشريعات التربوية.
الا ان اصدار هذه الامرية لا يعني ان الجزائر شرعت في هذه التجربة منذ تلك الامرية فقد كانت هنالك قرابة 380 مدرسة خاصة انشئت منذ بداية التسعينيات ويدرس فيها حوالي 25 الف تلميذا في مختلف المستويات والعديد منها تدرس باللغة الفرنسية كما صرح بذلك وزير التربية الوطنية ابو بكر بن بوزيد وهذا ما جعل وزارة التربية تمهل هذه المدارس الى غاية نهاية عام 2005 حتى تعدل مقرراتها وبرامجها وهياكلها حتى تتوافق مع مستلزمات دفتر الشروط.
ويعتبر فتح قطاع التربية لاستثمار الخواص فرصة لإيجاد مجال للمنافسة نحو الجودة وتحسين المستوى زيادة على تخلص الدولة من الاعباء الماليةوتقليص مسؤوليتها على التربية والتعليم، خاصة بعد ان تجلت بوادر الفشل في المنظومة التربوية العمومية شكلا ومضمونا اذ تزايدت نسبة المتسربين من المدارس اضافة الى انخفاض المستوى التعليمي، كما اشار الى ذلك البرلماني الدكتور صالح ابو بكر الذي يرى ايضا ان ضبط المدارس الخاصة يحتاج الى ترسانة من القوانين والمراسيم التنظيمية للتحكم في هذه التجربة الفتية في الجزائر من اجل منع التجاوزات والانزلاقات التي قد تتحرف اليها بعض المدارس الخاصة وتوصلها الى توجهات خطيرة قد تهدد الوحدة والهوية الوطنية.
لقد اشترطت وزارة التربية الوطنية على المدارس الخاصة اطر لا ينبغي الخروج عنها لضمان وحدة النظام التربوي الجزائري وحماية للهوية الوطنية ومميزات الشخصية الجزائرية، ويمكن ان نلخص اهم هذه الضوابط في هذا المجال في النقاط التالية
-التعريف الدقيق للمدارس الخاصة
-التدريس باللغة العربية
-التقيد بالمناهج والمقررات الوطنية
-مطالبة المدارس الخاصة بالالتزام بالحجم الساعي المعمول به في المدارس العمومية
-خضوع المدارس الخاصة للمراقبة في كل ما يتعلق بالجانب البيداغوجي والمالي
/4مهام المدرسة وزرع ثقافة المواطنة

أ/الاكتساب لا يمكن للمواطنة وقيمها ان تقوم دون اكتسابها عبر التربية والتنشئة عليها بمختلف الوسائل والطرق والادوات بدا بالأسرة ومرورا بوسائل الاعلام والتكنلوجيا ومؤسسات المجتمع المدني.

"فالأسرة بصفتها المؤسسة الاولى في التنشئة عليها دور كبير في ترسيخ مفهوم المواطنة لدى الابناء من خلال تنمية حسهم الوطني وتوجيههم الى احترام الانظمة والقوانين وتوجيه سلوكهم ومراقبتهم في الصغر والكبر اضافة الى ان على الوالدين ان يكونا قدوة حسنة يقتدى بها الابناء في المحافظة على مكتسبات الوطن وتعزيز وتكريس مفهوم المواطنة ،وتلعب المدرسة الحجر الاساس في اكساب النشء قيم المواطنة وواجبات المواطن وحقوقه في اطار التربية على المواطنة وواجبات المواطن وحقوقه في اطار التربية على المواطنة من خلال المواقف التعليمية التعلمية والتربوية.

وبما "ان المواطنة تدخل في اطار النسق القيمي للمجتمع فان عملية التعليم والتعلم الاجرائية الخاصة بها سوف تنبثق من نظريات التعلم والتعلم المذكورة ،وحيث ان القيمة لها مكون معرفي فيجب ان تسعى المدرسة لتنمية معرفة النظرية بمفهوم المواطنة فتبين جملة الحقوق والواجبات التي اقرتها كل من الاديان السماوية.

كما يجب ان تغرس المدرسة في نفوس التلاميذ احترام الاخر وقبوله وفي اطار المكون الوجداني لقيم المواطنة يجب ان تسعى المدرسة بمجموعة من المواقف التعليمية سواء تلك التي تشمل الانشطة الصفية او اللاصفية في تكوين اتجاه ايجابي في نفوس التلاميذ نحو هذه القيم بحيث تصبح جزء من تكوينهم الوجداني ومن سلوكهم مع انفسهم ومع زملاؤهم وحيث ان المواطنة كقيمة لها مكون اجتماعي يتمثل في كون الانسان كائن ذو صبغة انسانية اجتماعية لا يستطيع العيش بمفرده، بل هو في حاجة ماسة لان يعيش وسط مجتمع يحقق فيه الشعور والاساس بالانتماء وعلى المدرسة ان تنمي هذا الانتماء في نفوس التلاميذ وان تخلق لهم جملة من الانشطة التي تمكن التلاميذ من معرفة قضايا مجتمعه والاهتمام بها والمساهمة المتواضعة في الانشطة المجتمعية من خلال الاتصال مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية.

ويتحدد دور المدرسة ايضا في تنمية قيم المواطنة من خلال وجود ادارة تربوية تعي مفهوم التربية الحديثة وتمارس اسلوب ديمقراطي في قيادة المدرسة وتعمل على خلق بيئة تعليمية فاعلة من خلال نسج علاقات تواصل انسانية وتربية مع المعلمين والمتعلمين على حد سواء وبخصوص دور المعلم في تنمية قيم المواطنة فانه يتجسد عن طريق القدوة الحسنة امام التلاميذ وقيامه بدور المربي الفاضل الذي تتجسد في شخصية تلك القيم فهو ابعد ما يكون عن الديكتاتورية بل يكون علاقة ودية مع تلاميذه ويحترم دواتهم ويعطف عليهم ويتلمس مشكلاتهم ويحترم آرائهم ويتقبلها حتى يستطيع ان يساهم في تنمية الانتماء في نفوس التلاميذ نحو المدرسة والذي بدوره يشكل اساس الانتماء الوطني كما يقتضي ذلك التطوير قدراته ومعارفه خاصة في مجال طرق التدريس الحديثة.

ب/الممارسة :لا معنى للمواطنة من غير ممارسة فعلية لها على ارض الواقع لان الممارسة هي التي تعطيها القيمة التداولية في سوق المواطنة حيث تصبح بدون ممارسة ترفا فكريا لا فائدة منه،علما بان

العلم هو العلم الذي تستفيد منه الانسانية في حل مشاكلها وقضاياها المختلفة .والمواطنة دون ممارسة تهدم ثقافة المواطنة والمواطنة ذاتها من الداخل لأنها تفقد لدى المواطن قيمتها العلمية والنفعية.

لذا قارن الاستاذ "عبد المحسن بن عبد الله الماضي"بين الوطنية والمواطنة فوجد المواطنة الوجه العلمي للوطنية حيث قال ((المتفق عليه ان الوطنية شعور والمواطنة ممارسة..،والوطنية حب ووفاء بينما المواطنة قبول ورضا .والوطنية حرارة وانفعال وجداني اما المواطنة فهي سلوك وتصرفات..،والوطنية اداء يحضر في المناسبات العامة ..اما المواطنة فهي الاداء الفردي للواجبات اليومية..،والوطنية حس قلبي ضميري داخلي اما المواطنة فهي سلوك فعلي ظاهر ..والوطنية لا تعدد فيها ولا تبدل اما المواطنة فهي التكيف والمرونة بما تعنيه من تغير وتبدل.. أي ان الوطنية نتيجة لواقع بينما المواطنة وسيلة لهدف،ومن المتفق عليه ايضا ان الوطنية هي محصلة للمواطنة..،فلا وطنية جيدة بدون مواطنة جيدة..والوطنية ذات علاقة بالتاريخ والهوية اما المواطنة فهي التناغم والايقاع الحياتي اليوم. ويضيف قائلا "الوطنية مرتبطة بالأرضوالمجتمع..،بينما المواطنة مرتبطة بالمعيشة اليومية في بلدك او بلد غير بلدك..،وتوطين النفس يعني تعويدها وتوطين الجسد يعني الاسكان الوطنية لا تشترط الالتزام بالقيم والمفاهيم المجتمعية بينما لا مواطنة دون التزام بهما ..واذا كانت قمة الوطنية ان تتجاوز القوانين والانظمة ونواميس الحياة في سبيل وطنك.

فان قمة المواطنة هي الالتزام التام بالقوانين والانظمة .اخيرا الوطنية ممكن ان تفقد مالك او حياتك بسببها اما المواطنة فيمكن ان تفقدها بسبب نضوب الفائدة او بسبب مالك او حياتك."

وممارسة المواطنة هي الضمان الوحيد للدخول الى دلالة الدولة الحداثة والديمقراطية والعادلة والقادرة نتيجة ممارسة الحقوق والواجبات التي ترتكز عليها الدولة الحديثة.

التربية على المواطنة:

تعتبر هذه التربية في الوقت الراهن من تبين الانشغالات الكبرى للمنظومات التربوية العالمية و يعود سبب ذلك لكونها في قلب عملية بناء المعارف كغيرها من الكفاءات الاخرى التي ينبغي تنميتها لدى التلاميذ و لان التربية على المواطنة لا يمكن فصلها عن بقية العمليات التربوية لتنشئة مواطن الغد

فان مبادئ الديمقراطية و المواطنة و حقوق الانسان و الحريات الشخصية و العامة هي مفاهيم ما فتئت تفرض نفسها في واقعنا اليومي ضف اليها الانفتاح على السوق الدولية و عولمة الاقتصاد و تقنيات الاعلام و الاتصال لم تعد شعارات بل حقائق يومية ملموسة.

و بهذه الاسباب تطمح التربية على المواطنة ضرورة لجعل التلميذ مواطن يتحلى بروح المسؤولية و قادر على اهم ما يحدث من تحولات في محيطه الاجتماعي و المشاركة بنصية فيها كما تطمح على الصعيد المعرض التي تلقينه المبادئ البسيطة للديمقراطية و تنشئ قواعد الحياة المجمعية و كذا الحقوق و الواجبات و العلاقات الاجتماعية داخل الاسرة في الوسط الاجتماعي و العناصر المكونة لهذا المحيط و ما قد يتعرض له من اعتداءات في حين ترمي التربية على المواطنة على الصعيد حسن السلوك الى تحقيق الاهداف التالية

-ان يكون التلميذ واعيا بحاله من الحقوق وما عليه من واجبات
-ان يحترم القانون و يلتزم بقواعد الحياة الاجتماعية
-ان يحب وطنه و يحترم رموزه
-تسليط الضوء على مزايا التضامن و التسامح والتعايش مع الغير
-تقدير قيمة الخدمات التي تؤديها المؤسسات و الهيئات
-المحافظة على المؤسسات و الاملاك العامة و الخاصة و المحيط البيئي

ان المواضيع المطروحة في برامج التربية على المواطنة تنغلق كلها بالوطن و رموزه و بالسيادة الوطنية (الجزائر وطن العلم النشيد الوطن المؤسسات الوطنية و بالمواطنة (علاقة الفرد بالأخرين علاقة المواطن بالقانون و المؤسسات) و بالقيم الديمقراطية (الحوار حرية التعبير الجمعيات)وكان الشأن بالنسبة للمسؤولية و العدالة (المسؤولية النظام الشأن العام دولة المتعلقة بتنظيم

بالإضافة الى انه تحت مراجعة طرائف تدريس القيم الإيديولوجية و كذا مضامين برنامج التاريخ التي تهكيل شخصية المتعلمين و تعدهم للممارسة حقهم الكامل في المواطنة و لا يقتصر تدريس هذه المادة على محرد تلقين المعارف و انما يشترط عكس ذلك تطوير المواقف و السلوكات الايجابية من خلال عدد من الوضعيات و المشكلات الحكومية و المرتبطة بمسالة المواطنة

التعليم والتنشئة السياسية وترقية الإحساس بالمواطنة

التعليم هو المدخل إلى التحديث والتقدم الاجتماعي وهو الأساس الذي تنهض عليه التغيرات التي تشهدها الدول النامية ويرجع ذلك الى العلاقة التي تربط التعليم بكل من النظامين الاقتصادي والسياسي ، وتبدو هذه العلاقة عامة في كل المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية فهي الأولى أصبح مؤكدا ان النظام التعليمي هو الذي سيحقق استمرار التقدم كما ان محاولات الدول النامية ان تحقق تطور اجتماعي اقتصادي سريع إنما يرتكز أساسا على قدرتها على خلق نظام تعليمي يواكب هذه الحركة ويدعمها ولهذا يزداد الاهتمام بدراسة العلاقة بين التعليم والتنمية خاصة وان جل التحولات التي عرفتها الدول النامية مرتبطة بالصفوة او النخبة المتعلمة والتي لعبت دورا كبيرا في الحركات الوطنية والقومية من هذه الدول وكشفت الدراسات الامبريقية عن العلاقة الوثيقة بين التعليم الرسمي وبين تكوين الصفوة السياسية الجديدة ومن جهة أخرى فان التعليم مطلب اساسي للنمو الاقتصادي وشرطا اساسيا للتنمية السياسية واهتمام الدراسيين بالعلاقة بين التعليم والنظام السياسي هو اهتمام قديم منذ عصر افلاطون وارسطو اما الاتجاه المعاصر للعلماء الاجتماع اصبح التركيز على الداخلIntra-Education Analysis))

كما يقول ارنولد اندرسون هو الاهتمام بالبيانات التعليمية كما لوكان التعليم يمثل نسقا اجتماعيا مستقلا الا ان تأثير علم الاجتماع السياسي وعلم النفس قد ادى الى الاهتمام بفحص العلاقة بين التعليم والتنشئة السياسية وتوسيع افاق الاهتمام بتحليل النظام التعليمي في سيرته بكافة مكونات البناء الاجتماعي والثقافي.

والمقصود بالتعليم اي التعليم الرسمي في المدارس لان التعليم يحدث في الاسرة في الجماعات الصداقة وجماعات العمل والمنظمات المهنية والدينية وغيرها وانما التعليم الرسمي لأنه نظام متعدد الاغراض فهو

يؤدي العديد من الوظائف الغير سياسية فهو يسهم في التنشئة السياسية وهي احدى اهم غايات التعليم في المجتمع.

أهم معيقات التعليم الخاص في الجزائر

-1ضعف رؤوس الاموال المستثمرة في التعليم الخاص مما ادى الى ضعف نجاعة هذا المشروع

-2لا يوجد في دفتر الشروط ما يجبر مؤسسي المدارس الخاصة على الكشف عن اهدافهم من وراء تأسيس هذه المدارس ولا عن اهدافها بعد تأسيسها وهذا كحد ادنى لمحاولة الكشف عن توجهات المؤسسين واهدافهم للحيلولة دون استغلالهم لهذا القطاع الحساس لتحقيق مكاسب قد تتعارض مع اهداف المنظومة التربوية الجزائرية خاصة على المدى الاستراتيجي

-قصور الانظمة الرقابة الحالية عن الإحاطة بالممارسات الفعلية الميدانية للمدارس الخاصة خاصة في ظل تفشي العديد من الامراض الإدارية من نفاق اداري ورشوة ومحسوبية وغيرها وبالتالي فانه لا يمكن ضمان التزام هذه المدارس بالضوابط المذكورة اعلاه الا في ظل فتح قنوات اتصال مباشرة بين التلاميذ واولياء امورهم مع مفتشيات التربية والتعليم او مع هيئات رقابية مستقلة من اجل الاطلاع الفعلي والدقيق على سيرورة العمل البيداغوجي داخل المدارس الخاصة وللحيلولة دون حدوث تجاوزات او تقديم مواد قد تتعارض مع التوجهات الاساسية للمنظومة التربوية.

الخاتمة:

اذا نظرنا الى العلاقة بين محتوى التعليم في الجزائر وبين تنمية النظرة السياسية والتنشئة السياسية لوجدنا ان برامج التعليم تركز على التحصيل وعدم اتاحة الفرصة للقراءات الخارجية نتيجة كثرة المقررات والساعات الدراسية لا تتيح اي فرصة للطالب لتنمية وعيه السياسي ولهذا فان المعلومات والاتجاهات السياسية يكتسبها الطلاب من خارج النظام التعليمي اي عن طريق وسائل الإعلام الجماهيرية أساسا هذا فضلا عن ان محتويات المقررات الدراسية وان كانت تتعرض لتاريخ وبعض مشكلات المجتمع الجزائري إلى أنها غير جادة وفي العادة البرامج والكتب هي نماذج عم دول أخرى عادة ما تكون هذه البرامج تعكس قطيعة بين حقيقة المجتمع وبين البرامج الدراسية ناهيك على ان المدارس الخاصة تهتم بالدرجة الاولى بجودة التعليم الكمي اي التحصيل المعرفي ولا تركز اطلاقا على الجانب الوجداني هذا ما يجعل التعليم الخاص في الجزائر بعيدا كل البعد عن تحقيق تطلعات منظومة الدولة المنبثقة منها منظومة التربية خاصة وان بيروقراطية الدولة كجهاز تركز على التوسع الكمي في التعليم وتجاهل الكيف او النوعية خاصة المدارس الخاصة التي تفتقد في العادة الى الهياكل اللازمة والطاقم المناسب للقيام بالعمليات التعلمية على اكمل وجه.

المراجع المعتمدة

-1احمد توهامي عبد الحي التوجهات السياسية للأجيال الجديدة في الديمقراطية القاهرة مؤسسة الاهرام 2002.
-2ايهاب عيسى المصري مؤسسات التربية والتنشئة السياسية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ،القاهرة 2013.
-3جبور ادهم عبد العالي تربية المواطنة الكويت دار الريان للنشر والتوزيع 1999.
-4د. عماربوحوش،د. محمد محمود الذنيبات: مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1995 ط 1.
-5الطاهر زرهوني التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال الجزائر المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية 1994.
-6ناصر ابراهيم المواطنة عمان مكتبة الرائد العلمية 2002.
-7السيد عبد الحليم الزيات التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي ،ج1، القاهرة، دار المعارف، 1986.
-8سامح فوزي المواطنة القاهرة مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان 2007.
-9عيسى بوراس قانون المدرسة الخاصة للتربية والتعليم الجزائر معهد المناهج 2009.
-10عبد الرحمن محمد بن خلدون :المقدمة بيروت المكتبة العصرية 2000 ،ط2.
-11صلاح بيومي التنشئة والشخصية الطفل بين الواقع والمستقبل القاهرة، دار المعارف، 2002.
12- James Coleman (ed),Educationand Political Developement (princeton,N.J,princeton University press,1965 pp59